الأنباء
الثلاثاء 3 مايو 2016

على هامش عقد جمعية المحامين فعاليات ملتقى "الاستثمار البديل"

مقترح بتأسيس بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

من اليمين: ناصر الأربش ومحمد العوضي وعبدالله الغانم وسميرة عبدالله ورنا النيباري وندا الديحاني

المحامية أريج حمادة

منى الدغيمي

أكد امين سر جمعية المحامين الكويتية مهند الساير، على ان الجمعية تسعى الى المساهمة في وضع القوانين لطرح اي فكرة من المشاريع الاقتصادية.

جاء ذلك في كلمة له امس بمقر جمعية المحامين لدى افتتاحه ملتقى «الاستثمار البديل» الذي تنظمه جمعية المحامين وتمحورت جلسات الملتقى الثلاث حول مدى أهمية تأسيس بورصة متخصصة للمشاريع الصغيرة ومساهمتها في دعم القطاع وتوفير قنوات بديلة للتمويل.

بورصة الشباب

بداية قالت رئيس اللجنة الاقتصادية في جمعية المحامين اريج حمادة: ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من معوقات عديدة ولاسيما التمويل، مشيرة الى ان تأسيس بورصة متخصصة سيساعد في تمويل المشاريع الصغيرة التي لا تنطبق عليها الشروط التمويلية من المحفظة او البنوك.

وأكدت على ان وجود البورصة سيساهم بجذب المستثمر الاجنبي ويزيد في تدفق السيولة، لافتة الى ان هناك نقصا قانونيا ومعلوماتيا في قطاع المشاريع الصغيرة يجب دعمه.

واضافت على هامش المؤتمر في تصريح خاص لـ«الأنباء» انه ستكون هناك ضوابط ومعايير لإدراج الشركات الصغيرة داخل البورصة المتخصصة.

واشارت الى ان بورصة المشاريع الصغيرة تعتبر احدث وسيلة للتمويل لافتة الى ان هناك طلبا من قبل شركات اجنبية لدخولها كشريك مع مشاريع صغيرة كويتية ناجحة في عدة مجالات لكن لديهم صعوبة في الاتصال بهم.

واضافت ان مشروع بورصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة موجود واثبت نجاحه اكثر من البورصة المالية، والتجارب العالمية دليل على ذلك، وأكدت على ان وجود بورصة سيساهم في جذب المستثمر الخارجي وسيزيد من السيولة داخل الكويت

وأوضحت ان وجود بورصة متخصصة في هذا المجال يمثل فرصة مهمة للشباب الكويتي لتطوير مشاريعهم وتسويقها خارجيا وتدفق السيولة ودعم الاستثمار الأجنبي.

وقالت ان المشاريع الصغيرة بحاجة الى مظلة قانونية لتشجيع دخول عدد من المستثمرين في مشاريعهم، مؤكدة الى حاجة هذه المشاريع الى تنظيم اقتصادي لآلية عملهم.

وعن فكرة انشاء البورصة المتخصصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتخصصة قالت انها اول طرح لها كان منذ سنتين ونشرت تفاصيلها بالكامل في جريدة «الأنباء» وتولت طرحها من جديد مع توليها رئاسة اللجنة الاقتصادية في جمعية المحامين.

ندرة الأراضي

وفي مداخلة للنائب السابق عبدالعزيز المطوع قال ان ما يطمح اليه الشباب الكويتي بعد التخرج هو الحصول على وظيفة، مشيرا الى ان اغلب المشاريع الصغيرة داخل الكويت في قطاع المطاعم في حين ان هناك افكارا شبابية مبدعة في مجالات اخرى ومنها التكنولوجيا. واكد على ضرورة دعم الشباب وتذليل العقبات لاسيما منها نقص الاراضي توفير قنوات تمويل متعددة.

البورصة بين الرفض والقبول

وخلال الجلسة الأولى التي ادارتها الاعلامية سميرة عبدالله وشارك فيها كل من عبدالله الغانم رئيس المجلس الاداري والمالي في مشروع تأهيل الشباب ورنا النيباري المدير التنفيذي لجمعية انجاز الكويت ومحمد العوضي مدير تنفيذي وشريك لعدة شركات متخصصة بصناعة الاغذية وندا الديحاني مؤسس شركة المشاريع الناشئة بريلنت لاب وناصر الاربش تاجر المجوهرات وناقشوا اهمية وجود بورصة متخصصة في قطاع المشاريع الصغيرة من عدمه، مؤكدين على ضرورة تذليل العقبات وتوفير مجموعة من الشروط قبل تأسيسها، مشيرا بعضهم الى ان بورصة المشاريع الصغيرة لديها مجموعة من الفوائد ليس فقط مقتصرة على التمويل. فيما قال بعضهم انها فكرة استباقية ويجب عدم الخوض فيها ولسنا في حاجة الى بورصة للمشروعات الصغيرة.

ينفع ولا يضر

اما الجلسة الثانية للمؤتمر الذي ادارها الاعلامي محمد جوهر حيات فقد تمحورت حول اهمية البورصة للمشاريع الصغيرة واجمع المشاركون فيها وهم كل من هيفاء المهنا مديرة حديقة الشهيد القطاع الزراعي ود.طارق بورزق نائب المدير العام واحد مؤسسي اسنان تاور ومحمد العنجري رئيس مجلس ادارة شركة محمد العنجري مؤسس ماركة دير اند دير وعبدالله الجوعان مدير وشريك شركة جوستوو قروب للخدمات الغذائية على انها فكرة جميلة لكن انجازها يحتاج الى تهيئة الارضية الصحية للمشاريع الصغيرة كمرحلة اولى ثم تؤسس البورصة في المرحلة الاخيرة مؤكدين ان وجودها «ينفع ولا يضر».

وختم الملتقى فعالياته بالجلسة الثالثة التي اكد المشاركين فيها على ضرورة فرض طريقة صحيحة لتسيير بورصة المشاريع الصغيرة وحمايتها من اخطاء البورصة المالية واجمعوا على قبول فكرة تأسيسها وضرورة جاهزية القطاعات لتأسيسها.

وقد شارك في الجلسة التي ادارتها بشاير العواد مدير المشروع الوطني للمبادرة الاميرية اكسبو الشارع اليديد كل من عبد اللطيف معرفي مدير عام مصنع كرتون ومرشود المرشود مؤسس اطياب المرشود وعبير الياسين صاحبة مؤسسة عبير بيوتي سبا.

أريج حمادة: بورصة المشاريع الصغيرة أحدث وسيلة للتمويل جاذبة للمستثمر الأجنبي وداعمة للسيولة

الأربش: البورصة فكرة استباقية وستزيد الأمور تعقيدا

العوضي: بورصة المشاريع فكرة مميزة تدعم الاقتصاد

عبدالله الغانم: البيئة والإجراءات الكويتية طاردة للمشاريع الصغيرة

بورزق: فكرة جميلة ولكن يجب تذليل العقبات لها

المحامي مهند الساير وجانب من الحضور أثناء الملتقى

تقرير

مؤشر تداول السعودي الأكثر ارتفاعا بين الأسواق

"كفيك": عودة انتعاش النفط تقفز بالأسهم الخليجية والعالمية

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر ابريل عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية.

وذكر التقرير أن أسواق الأسهم العالمية سجلت أداءا متقدم في نهاية ابريل، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسهم العالمية بواقع 1,4٪ وذلك يرجع لتأثر الأسواق العالمية الإيجابي بارتفاع أسعار النفط. في الولايات المتحدة الأميركية، أقفل مؤشر 500 S&P الشهر بارتفاع طفيف بواقع 0,3٪.

وفي الصين، سجل مؤشر شنغهاي المركب في نهاية ابريل خسائر بواقع 2,2٪، على الرغم من تحسن الثقة الاقتصادية التي أظهرت أن صادرات الصين ارتفعت لأعلى حد لهذه السنة والتراجع في الواردات أخذ يقل، الى جانب تحسن الرأي حول التصنيع. علاوة على ذلك، قد يصل وزن الصين في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة لأكثر من 50٪ بعد الإدخال المحتمل للحصص A في المؤشر والمتوقع إعلانه من قبل MSCI في يونيو المقبل.

المؤشرات الأسيوية حققت خسائر غير متوقعة رغم ارتفاع الثقة بالاقتصاد الصيني

قوة إعلانات أرباح الشركات الخليجية دفعت اسهمها لتحقيق مكاسب غير متوقعة في الربع الاول

حققت الأسهم الخليجية مكاسب إيجابية خلال أبريل الماضي وكان المؤشر السعودي الأكثر ارتفاعا بين الأسواق

ووفقا لنتائج المسح التي أجريت من قبل معهد ايفو الألماني انخفضت معنويات الشركات في ألمانيا بشكل غير متوقع في ابريل وكذلك انخفض مستوى الرضى لدى الشركات بما يتعلق بوضع أعمالهم، مما يدل على أن الزيادة الواسعة المتوقعة في النشاط الاقتصادي في بداية السنة ستكون قصيرة الأجل فقط.

وفي اليابان، سجل مؤشر 225 Nikkei أداء سلبي بواقع 0,6٪. استمر الين الياباني بالارتفاع مقابل الدولار الأميركي مهددا توقعات الحكومة للنمو الاقتصادي ومنافيا للخطة الاقتصادية اليابانية.

مكاسب الأسهم الخليجية

وأوضح التقرير أن مؤشر MSCI للأسهم الخليجية حقق مكاسبا خلال الشهر بواقع 5,9٪. حيث كان مؤشر تداول السعودي الأكثر ارتفاعا بين الاسواق، يليه سوق مسقط وسوق دبي، حيث لعب كل من ارتفاع اسعار النفط وتصريح الامير محمد بن سلمان عن رؤية السعودية 2030 وكذلك قوة اعلانات ارباح الربع في السعودية سجلت دورا ايجابيا على حركة الأسواق الخليجية. فقد حقق مؤشر تداول السعودي ارتفاعا نسبته 9,4٪ مع اعلان أرباح محققة للشركات أعلى من المتوقع.

كما حقق سوق دبي المالي ارتفاعا بواقع 4,1٪ بمساهمة ايجابية من قطاعي الخدمات والعقار بارتفاع 14,8٪ و6,4٪ على التوالي.

أما سوق أبوظبي فقد كان الأداء إيجابيا بارتفاع 3,5٪ وبمساهمة كبيرة من قطاع الطاقة والبنوك والخدمات.

وفي الكويت، حقق المؤشر الوزني ارتفاع بواقع 1,8٪ وارتفع المؤشر السعري بواقع 3,1٪، بمساهمة جيدة من قطاع الصناعة التي ارتفع بنسبة 3,1٪ والبنوك 2,1٪، حيث كانت نتائج أرباح البنوك الكويتية ايجابية للربع الاول. كما تأثر قطاع النفط والغاز سلبيا بأحداث اضراب موظفي النفط على الرغم من ارتفاع اسعار النفط، حيث اغلق القطاع بانخفاض نسبته 7,8٪.

وفي قطر، شهد المؤشر انخفاض نسبته 1,8٪ وذلك بالارتباط بأخبار نتائج الارباح التي كانت دون التوقعات.

من ناحية اخرى شهد مؤشر مسقط ارتفاعا بواقع 8,7٪ بمساهمة ايجابية من قطاعي البنوك والصناعات بارتفاع 11,9٪ و8,2٪ على التوازي، وفي البحرين انخفض المؤشر 1,8٪ حيث ساهم قطاع الصناعات وقطاع الفنادق والسياحة بالانخفاض ليسجلا 6,5٪ و6,4٪ على التوالي.

وذكر التقرير ان السعودية تستعد لتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على النفط من خلال المبادرة بإنشاء أكبر صندوق سيادي في العالم وفق خطة رؤية السعودية 2030. في الإمارات، اشار معهد التمويل الدولي بأن الاقتصاد الإماراتي سيحافظ على متانته خلال 2016 على الرغم من العقبات الاقتصادية في ظل أسعار النفط المتراجعة، كما نمو القطاع الغير الهيدروكربوني متوقع أن يبقى إيجابيا بارتفاع 3,3٪ نتيجة نمو القطاع الخاص الذي سيعوض تراجع الانفاق الحكومي.

وفي الكويت، أضرب الاف من موظفي القطاع النفطي للاحتجاج ضد خطط الحكومة مما أدى الى ارتفاع حاد في الأسعار لما سببه الإضراب بتجميد 60٪ من الإنتاج النفطي الكويتي لمدة 3 أيام متعاقبة. من ناحية أخرى، أعلن وزير المالية انس أن خطة الإصلاح الاقتصادي استبعدت تخصيص القطاع النفطي والتعليمي والخدمات الصحية. كذلك، استلمت بورصة الكويت عمليا تشغيل سوق الكويت للأوراق المالية وهي أولى خطوات برنامج الخصخصة الذي يعتبر خطوة انتقالية لدعم السوق والتداول.

اما في قطر، صرحت وكالة التصنيف الائتماني فيتش بأن قطر ستواصل نموها الاقتصادي القوي (4,1٪ حسب توقعات فيتش لعام 2016، مقارنة بـ 3,75٪ عام 2015)، مع التزام الهيئات الحكومية بمشاريع البنية التحتية.

وفي عمان، تقوم اثنتان من كبريات شركات النفط المملوكة للحكومة في مفاوضات بشأن تسهيلات لقرض تبلغ قيمته الإجمالية 4,4 مليارات دولار. كذلك قامت الحكومة العمانية باختيار خمس بنوك لترتيب أول إصدار لسندات دولية من 20 عاما.